على الرغم من أن علماء العدالة العالمية يتفقون على أن تغير المناخ سيؤثر على الأفراد وبالتالي يهتمون بمعالجة المشكلة، فإن هؤلاء العلماء لديهم أفكار مختلفة حول ما هو على المحك بالضبط وما ينبغي بالتالي إعطائه الأولوية. يحدد سيمون كاني (2010) ثلاثة حقوق مميزة من المتوقع أن يهددها تغير المناخ: الحق في الحياة، والحق في الغذاء والحق في الصحة ـ ولا ينبغي لأي برنامج لمكافحة تغير المناخ أن ينتهك هذه الحقوق. يحدد تيم هايوارد (2007) حقًا خاصًا بمشكلة تغير المناخ: الفضاء البيئي ـ حق الإنسان في العيش في بيئة خالية من التلوث الضار الكافي للصحة والرفاهة. يختلف نهج هايوارد عن نهج كاني لأن أولويته ليست حماية حقوق الإنسان الموجودة بالفعل في القانون الدولي بل خلق حقوق جديدة مرتبطة بالمناخ يجب الدفاع عنها. يشمل مفهوم باتريك هايدن (2010) للحقوق كل من الحقوق الموضوعية والإجرائية الخاصة بالبيئة. إن الحقوق الموضوعية التي يتمتع بها هايدن تشمل الحق في الحماية من الضرر البيئي، كما تشمل حقوقه الإجرائية الحق في الحصول على المعلومات الكاملة عن والحق في المشاركة في الإجراءات الديمقراطية لصنع السياسات المناخية والحق في الشكوى بشأن الظروف والمعايير والسياسات القائمة (هايدن 2010، لا يهتم هايدن بالحقوق الأساسية فحسب، بل يهتم أيضاً بالإجراءات العادلة. إن المناقشة حول الحقوق مهمة لأن تحديد من يستحق ماذا يمكن أن يساعد في توجيه المناقشة حول ما ينبغي القيام به بشأن تغير المناخ ومن ينبغي أن يكون مسؤولاً عن العمل في مجال تغير المناخ. فقد يعني هذا أن خفض الانبعاثات ليس كافياً وأن السكان يجب أن يُحموا من الأمراض بطرق أخرى ـ على سبيل المثال، من خلال تطعيم الأشخاص المعرضين للخطر ضد أمراض معينة أو توفير مياه الشرب النظيفة في المناطق المعرضة للجفاف. إن مسألة تحديد المسؤول عن العمل المتعلق في مجال تغيرالمناخ تشكل نقطة رئيسية أخرى للمناقشة بين علماء العدالة العالمية. إن تخصص العلاقات الدولية يهتم تقليديا بالعلاقات بين الدول. ويركز بعض العلماء الذين يتبعون هذا التقليد وهذه المناقشات عادة على الدول التي ينبغي لها أن تساهم وبأي قدر في العمل المتعلق بتغير المناخ. يدافع هنري شو (2014) عن مبدأ " الملوث يدفع"، والذي يقوم على فحص من تسبب في المشكلة لتحديد من ينبغي أن يدفع (وبأي مبلغ) مقابل العمل على مكافحة تغير المناخ ـ ونهج القدرة على الدفع، والذي يؤكد أن المسؤولية يجب أن يتحملها الأثرياء. يعترض توماس ريس (2008) على هذا النهجي ويدافع عن مؤشر يقيس نصيب الفرد من الثروة ومعدلات الانبعاثات للفرد، ثم يصنف البلدان إلى فئات. يدور النقاش بكيفية توزيع المسؤولية عن تغير المناخ، وهو أمر مهم للعلاقات الدولية لأنه يعكس المناقشات الجارية بين الدول، وأحدثها عند وضع اتفاق باريس لعام 2015. ويحرص علماء آخرون على إدراج الجهات الفاعلة غير الحكومية في تصوراتهم للعدالة المناخية والمسؤولية. يشير بول هاريس إلى أن الكوسموبوليتانية لا تهتم تقليديًا بالدول فحسب، ولهذا السبب يدرس كيف يؤثر الأفراد على تغير المناخ ويكتشف أن الأفراد الأثرياء هم الذين ينتجون معظم الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، بغض النظر عن الولاية التي يعيشون فيها. فإن "الوفرة هي السبب الأساسي وغير المتناسب للتدهور البيئي العالمي" (هاريس 2010، يتحمل هؤلاء الأفراد مسؤولية التصرف بشأن تغير المناخ من خلال (على سبيل المثال) السفر بشكل أقل، والحد من استهلاك اللحوم وشراء عدد أقل من السلع الفاخرة. يزعم سيمون كاني (2010) أن جميع الوكلاء (وليس فقط الأثرياء) الذين يساهمون في الانبعاثات ولديهم الوسائل لخفضها، بما في ذلك الأفراد والدول والشركات والسلطات السياسية دون الدولة والمؤسسات المالية الدولية، هذه المناقشات حول مسؤوليات الجهات الفاعلة غير الحكومية تجاه المناخ مهمة لنظرية العلاقات الدولية، والتي تهتم تقليديًا بكيفية ارتباط الدول ببعضها البعض. من خلال مناقشة الجهات الفاعلة الأخرى التي قد تكون مسؤولة عن تغير المناخ، يتمكن علماء العدالة العالمية من تحريك تخصص العلاقات الدولية في اتجاه جديد. كانت نظرية العلاقات الدولية تقليديًا مهتمة بشكل مفرط بالنظام (أو الفوضى) العالمي. ساهم علماء العدالة العالمية في توسيع نطاق نظرية العلاقات الدولية من خلال تحويل التركيز إلى الأفراد، وبالتالي التعامل مع مشاكل التعايش العالمي بطريقة جديدة. وعلى الرغم من علامات التقدم في الأوساط الأكاديمية، يبدو أن الدول تركز بشكل أكبر على إدارة الصراع وانعدام الثقة والاضطراب بدلاً من التوصل إلى اتفاقيات عالمية ومعاملة بعضها البعض بشكل عادل. كانت العدالة العالمية كقضية ممثلة بشكل أقل في السياسة ولم تصل دراسات العدالة العالمية بعد إلى نفس الأهمية التي تتمتع بها نظريات العلاقات الدولية السائدة مثل الواقعية أو الليبرالية. في أوقات الإرهاب العابر للحدود الوطنية، وتزايد التفاوت العالمي، والأمراض الوبائية وتغير المناخ أصبحت اعتبارات التعاون العالمي والإنصاف والعدالة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي